" مشروع " تمكين المرأة من أجل القيادة

ورقة سياسات بعنوان
تعزيز دور المرأة القيادي في صناعة القرار المحلي

2020

WE4L Women Empowered for Leadership
Hivos people unlimited
الشبكة العربية للتربية المدنية Arab Network for Civic Education ANHRE
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

الفهرس

خلفية عامة 3
عن المشروع 3
منهجية إعداد الورقة 4
أهداف الورقة 4
السياق العام للعمل المحلي والوطني 5-6
نبذه عن المبادرات المحلية 6-7
نتائج تنفيذ المبادرات 7
التوصيات 8

خلفية عامة

يأتي إعداد هذه الورقة كخلاصة للعديد من النشاطات وعمليات البحث وجمع المعلومات وتنفيذ العديد من المبادرات في العديد من مناطق ومحافظات المملكة الاردنية الهاشمية، اذ تنوعت مواضيع المبادرات وخطط تنفيذها وفق لمشكلة وهدف كل مبادرة واليات العمل عليها، وشكلت هذه المبادرات تحولات نوعية في العمل الميداني بعيداً عن الجانب النظري الذي استغرق وقتاً كبيراً من جهود مؤسسات المجتمع المدني لتحليل الواقع وبناء الخطط والاهداف وتحديد الاولويات كل ذلك وفق خطط مؤسسية، ولعل هذه الورقة تطلق نداء للكافة بضرورة العمل الميداني لأن التشخيص النظري للواقع يختلف كثيراً عن الواقع الميداني. ولعل الإطار التشريعي ممثلا بالدستور يضمن حق الافراد في المشاركة في تطوير وتقييم ومتابعة السياسات والخطط العامة وحتى التشريعيات حتى يمكن وصفها بالشرعية لا بد من ان يرافقها حزمة من المشاورات التشريعية يتم بموجبها تحديد الاحتياج التشريعي الحقيقي ليتم وصفها بالفعالية. إذ تضمن الدستور الاردني حق الأفراد في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له علاقة بالشؤون العامة[1]، ولعل من أهم وسائل المشاركة والتواصل بين جمهور المواطنين والمؤسسات العامة هي الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في تطوير السياسات وتقييم ومتابعة التنفيذ وتقديم التوصيات والنتائج وغيرها من اشكال العمل المدني، وهذا يعتبر من أهم الادوار التي يجب ان يتم تمكين المجتمع المدني من تنفيذ هذه الادوار وهذا يتطلب شراكة حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني وفق خطط وسياسات وطنية تحيل هذه الادوار الى المجتمع المدني وتمنحه الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لممارسة ذلك. كما تم التأكيد على كفالة الحق في المشاركة العامة بكافة مكوناته، ووفق المعايير الدولية تؤكد على كفالة حق الافراد في مخاطبة السلطات العامة فيما يتعلق بحياتهم والسعي الى تحسينها، وعلى السلطات العامة أن تستمتع الى مطالبهم وتأخذها بعين الاعتبار عند وضع التشريعات والسياسات[2].

كما تضمنت العديد من الخطط والسياسات الوطنية الاشارة الى هذه المقاربة ولو بالحد الادنى حيث أشارت الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الى الحق في المشاركة العامة وتضمنت محورا خاصا يتعلق بتعزيز حقوق المرأة ،[3] وكذلك الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية ورؤية[4] الأردن 2025.

وعليه، تأتي هذه الورقة ضمن هذا السياق الدستوري والحقوقي لتفعيل وزيادة مشاركة المواطنين في عمليات تحديد الاولويات والاحتياجات التنموية المحلية بكافة اشكالها ضمن القنوات المؤسسية وبإعتبار هذه المشاركة جزء من المقاربة الحقوقية التي يجب العمل عليها وكفالتها.

عن المشروع

تأتي هذه الورقة كأحد مخرجات "تمكين المرأة من أجل القيادة" الذي تنفذه الشبكة العربية للتربية المدنية[5] " أنهر" بالشراكة مع العديد من مؤسسات المجتمع المحلي في تسعة مناطق محليه من مختلف محافظات المملكة (اربد، عجلون، الكرك، الطفيلة، معان ، جرش، مادبا، السلط، الزرقاء) وبالشراكة مع منظمة هيفوس وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية، حيث يهدف المشروع الى إشراك النساء في المناطق المستهدفة في عمليات صناعة القرار وتبني إتجاهات مراعية للمساواة في النوع الإجتماعي للتأثير في القرارات السياسية والمجتمعية والاقتصادية، بالإضافة الى تمكينهم للتأثير في الرأي العام الذي من شأنه تحقيق المساواة في النوع الإجتماعي.

تضمن المشروع تنفيذ مبادرات كسب تأييد مجتمعية حساسة للنوع الإجتماعي، و تدريب عملي للسيدات المستهدفات لتعزيز قدراتهن ومهاراتهن اللازمة للمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار وخلق آليات حوار مع صناع القرار وتسليط الضوء على أولويات النوع الإجتماعي في المجتمعات المحلية للتأثير على خطط التنمية في المجالس المحلية والبلدية.

منهجية إعداد الورقة

تم الإستناد في هذه الورقة على العديد من الاجراءات والعمليات البحثية والتحليل العلمي وخلاصة نتائج المبادرات المحلية وذلك وفق الاتي:

- الإنطلاق من مقاربة الحقوق والواجبات كأحد عناصر ومكونات المواطنة التي كفلها الدستور واكدت عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.
- مراجعة وتحليل كافة الوثائق والخطط الخاصة بالمبادرات في تسعة مناطق من مناطق المملكة وتحليل نتائجها.
- تحليل التحديات التي واجهت المؤسسات والنساء المبادرات القائمات عليها في تسعة مناطق مستهدفة.
- متابعة ومراجعة كافة مخرجات عمليات البحث وجمع المعلومات والتحليل التي نفذتها الفتيات والنساء المبادرات في المناطق المحلية.
- حضور جلسات النقاش مع الاهالي والفئات المستهدفة.
- حضور جلسات النقاش مع صناع القرار.

هذه الورقة موجهة الى صناع القرار في المجتمع الاردني بشكل عام ولا سيما البرلمانيين ووزارة الادارة المحلية والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالتخطيط ورسم السياسات العامة التنموية ولا سيما المتعلقة بمشاركة النساء.

أهداف الورقة

تَهدف هذه الورقة الى تحقيق الأتي:

- الإسهام والمشاركة في عمليات تحديد الإحتياجات التنموية وتقييم الخطط والسياسات التي تم إعتمادها ومدى حساسيتها للنوع الاجتماعي.
- فتح حوار مع صناع القرار حول التحديات والعقبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني ولا سيما النسوية منها لمراعاة احتياجات النوع الاجتماعي.
- الإسهام في تطوير نظام المساءلة الشعبي والوطني من خلال ضمان إنخراط المواطنين في عمليات النقاش العام ورسم السياسات المحلية و الخطط التنموية ولا سيما النساء في كافة مناطق المملكة.
- تقديم توصيات ترتبط بتطبيق الحكم المحلي و قانون اللامركزية و مدى فاعليته.

السياق العام للعمل المحلي والوطني

إتجهت الحكومة الاردنية خلال العشر سنوات الماضية الى العمل التنموي واتخذت بناء على هذه السياسة العامة العديد من الاجراءات التشريعية والادارية والخطط والسياسات، فعلى صعيد التشريعيات تم استحداث قانون اللامركزية والذي تم بموجبه استحداث كيانات مؤسسية على مستوى المحافظات تناط بها العديد من المهام منها منتخب ومنها غير منتخب، حيث تم استحداث مجلس المحافظة والذي يتم انتخابه من قبل المواطنين حيث يناط بهذا المجلس مهام رسم الخطط والسياسات العامة للمحافظة واقرار دليل الاحتياجات التنموية والخطط الاستراتيجية للمحافظة وتوزيع بنود الموازنة وفق ما هو محدد لها من دائرة الموازنة العامة والاشراف على تنفيذ المشاريع التنموية وتقييمها.

كما تم إستحداث المجلس التنفيذي والذي يضم مدراء الدوائر الخدمية في المحافظة ونائب المحافظ والمتصرف وعدد من رؤساء المجالس البلدية في المحافظة حيث يناط بهذا المجلس اعداد مسودات المشاريع والخطط التنموية ودليل الاحتياجات التنموية والخطة الاستراتيجية والقيام بعملية تحديد الاحتياجات ورفعها الى مجلس المحافظة كما يشرف هذا المجلس على تنفيذ المشاريع كل حسب اختصاصه.

وبهدف المتابعة والتنسيق بين هذه الجهات تم استحداث وحدة التنمية المحلية في المحافظة لتكون بمثابة سكرتاريا او جهاز فني وتنفيذي يقدم الدعم التنموي للمجلس ويساعد في تنفيذ الاختصاصات والمهام المناطة به. وعلى صعيد آخر، تم تطوير ومراجعة قانون البلديات واعادة رسم الاختصاصات والمهام للمجلس البلدي والمجالس المحلية ورفع الاحتياجات التنموية والخطط الاستراتيجية والمشاريع وغيرها من امور الى المجلس التنفيذي لمناقشتها ورفعها الى مجلس المحافظة، كما تم منح البلديات العديد من الاختصاصات التنموية من خلال فتح شراكات مع القطاع الخاص والدخول في شراكات مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية بهدف تطوير مشاريع تنموية تؤدي الى استثمار الميز التنافسية التي تتمتع بها المحافظات.

وخلال المرحلة الاولى من التنفيذ تبين بأن هناك العديد من الاشكاليات والتحديات التي واجهت هذا النهج الوطني العام في التحول نحو اللامركزية وتمثلت هذه التحديات في نقص الخبرات لدى الهيئات المنتخبة في النهوض بالادوار المناطة بهم مما ادى الى خلق اشكاليات كبيرة مع كافة الشركاء المحليين والمجالس الاخرى، فضلا عن عدم الجاهزية الادارية والمالية وغيرها من التحضيرات اللازمة لنجاح هذا المشروع الوطني.

وعدم وضوح اليات المتابعة والاشراف على مستوى الحكومة المركزية حيث ظل ملف المتابعة مكون خلافي بين وزارة البلديات - الادارة المحلية لاحقا- ووزارة الداخلية الى ان تم اتخاذ قرار باحالته الى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

ونفذت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عملية تقييم وطني شاملة للتحديات التي تواجه هذا المشروع الوطني مستندة الى مشاورات مع كافة الاطراف في المحافظات وخلصت الى العديد من النتائج التي يجب العمل عليها لتلافي هذه الثغرات كان منها توحيد مرجعية المتابعة والتنسيق واناطتها بوزارة تعنى بالادارة المحلية فتم تغيير اسم وزارة البلديات، وكذلك زيادة تمثيل المرأة في تلك المجالس نظرا لعدم حساسية السياسات والاجراءات التي تم اتخاذها لدور المرأة، كما خلصت عملية التقييم الى تضارب في الاختصاصات وعدم التنسيق ما بين كافة الجهات، فضلا عن الدور المحدود للمجتمع المدني في كل هذه الادوار.

وعلى الصعيد التنظيمي لهذه المجالس تبين بأن الغالبية العظمى من هذه المجالس لا يوجد فيها لجان متخصصة تعنى بالمرأة بإستثناء خمس مجالس[6] وهذه المجالس ليست مفروضة بحكم القانون وانما تترك الصلاحية للمجلس بتشكيل مثل هذه اللجان.

كما ان عمليات جمع المعلومات تشير الى ان اجراءات تحديد الاحتياجات التنموية تتم وفق طرائق واساليب تقليديه لا تتوافق مع التخطيط العلمي والمنهجي لتحديد الاحتياجات التنموية اذ لا تعدوا ان تكون عبارة عن اجتماعات ذات طابع شكلي ونقاشات عامة لا تؤدي للوصول للإحتياج المجتمعي بشكل علمي وواضح مما تؤدي الى فشل في عملية التخطيط او عدم قبول جمهور المواطنين لتلك المشاريع وعدم التفاعل معها كونها لم تعكس تطلعاتهم واحتياجاتهم الحقيقية، الامر ذاته ينطبق على مسألة تحديد الاحتياجات التنموية للمرأة حيث ان اشراك المرأة في تلك الاجراءات كانت محدودة وذات طابع شكلي فضلا عن التفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني التي تقودها النساء ايضا لم يكن واضحا بالشكل المطلوب ولم تكن هذه المؤسسات جزء اصيل من هذه العملية فكانت النتائج اقل من الطموح والمأمول.

وذات الامر ينطبق على الخطط والسياسات اذ عدم الوضوح في الاجراءات واليات التنفيذ وتحديد الشركاء على المستوى المحلي أدى ويؤدي الى اغفال العديد من الاحتياجات الخاصة ببعض الفئات ولا سيما المرأة والاشخاص ذوي الاعاقة والشباب وغير ذلك مما ينعكس على نجاح هذه الخطط وحسن تنفيذها.
كما ان وحدات التنمية المحلية كانت حديثة النشأة وبالتالي انعكس على قدرتها على النهوض بالاختصاصات والمهام المطلوبة منها مما انعكس على مخرجات العمل الخاصة بالتواصل مع كافة الاطراف ولا سيما مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمرأة.
كشفت عمليات جمع المعلومات ايضا الى انه لم يتم بناء اي خطة شراكة ما بين مجلس المحافظة التنفيذي ومؤسسات مجتمع مدني حول التنفيذ او المساعدة في تنفيذ بعض الاختصاصات المناطة بتلك المجالس والتي يمكن ان تقوم بها هذه المؤسسات بل وتقع ضمن اختصاصها.

نبذه عن المبادرات المحلية

استندت هذه الورقة بشكل رئيسي على مخرجات المبادرات التالية والتي مثلت أحد مكونات المشروع الرئيسية وذلك على النحو التالي:

المبادرة الاولى: بعنوان " معاً نصل" حيث تم تنفيذه في محافظة الطفيلة والتي هدفت الى تفعيل مجمع الباصات في منطقة لواء الحسا، و تمثلت مشكلة المبادرة في عدم أخذ رأي السيدات في تحديد الإحتياجات التنموية للمجتمع المحلي مما يعيق ممارسة الحقوق، مما أدى الى تعريضهن للخطر والمساس بحقهن بالتنقل والسلامة والامان الشخصي والمساس بحقوقهن الاقتصادية وتعرضهن للتحرش[7].
ا**لمبادرة الثانية: بعنوان "جائزة الرجل الاول ومن يتبع"** في محافظة الكرك/ مؤتة بهدف تمتع الاشخاص ذوي الاعاقة بالحق في العمل حيث تم تنفيذها من قبل جمعية السرى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، وتأتي لعدم تفعيل قانون العمل وقانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في حماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة بحقهم في العمل ولا سيما النساء[8]، وخاصة ان المنطقة بها العديد من شركات القطاع الخاص.
المبادرة الثالثة: بعنوان "إيد بإيد بنحمي الام والوليد" والتي تأتي لضمان تمتع أهالي قضاء الأزرق في محافظة الزرقاء بالحق في الصحة حيث انه لا يوجد قسم ولادة في اللواء، والمنفذة من قبل جمعية سيدات الازرق التعاونية المنتجة وخلصت الى العديد من التدخلات والنتائج لضمان حماية صحة الام والجنين وتطوير المرافق الصحية في اللواء[9].
المبادرة الرابعة[10]: بعنوان "عروس الشمال ونورها حرثا" في محافظة اربد والتي تهدف الى إنارة الشوارع والملاعب في قرية حرثا.عدم إنارة الشوارع العامة والملاعب نتيجة عدم أخذ رأي السيدات في تحديد الإحتياجات التنموية للمجتمع المحلي مما يعيق ممارسة حقوقهن وتعرضهن للخطر[11].
المبادرة الخامسة: بعنوان "حوارنا سر نجاحنا" محافظة البلقاء، حيث تكمن المشكلة في عدم تمكن الطلاب والطالبات من التمتع بحقهم بالتعلم الآمن، وذلك لانتشار العنف والتنمر في المدارس ولا سيما في مدرسة هالة بنت خويلد للإناث / أديب وهبة للذكور / الخندق / مدينة السلط، حيث تم رصد العديد من حالات العنف والتنمر التي ادت الى حرمان الطلاب من التمتع بحقهم في التعليم[12].
المبادرة السادسة: "قوي قلبك كلنا معك"، محافظة معان قضاء اذرح[13]، حيث تمثلت الاشكالية في وجود صورة نمطية لعمل المرأة بشكل عام وعمل المرأة في قطاع الفندقة والسياحة بشكل خاص من أبناء المنطقة حيث تم اتخاذ العديد من الاجراءات للتخلص من ثقافة العيب.
المبادرة السابعة:بعنوان "صحتك بتهمنا" محافظة عجلون راجب، حماية الحق في الصحة، حيث تمثلت المشكلة في عدم التزام العاملين في المركز الصحي بساعات الدوام وعدم توفر المرافق الصحية اللازمة والكوادر المتخصصة مما يعرض الاهالي ولا سيما النساء الى مضاعفات واخطار صحية[14].

المبادرة السابعة:بعنوان "صحتك بتهمنا" محافظة عجلون راجب، حماية الحق في الصحة، حيث تمثلت المشكلة في عدم التزام العاملين في المركز الصحي بساعات الدوام وعدم توفر المرافق الصحية اللازمة والكوادر المتخصصة مما يعرض الاهالي ولا سيما النساء الى مضاعفات واخطار صحية[14].
المبادرة الثامنة: بعنوان "طريق" في محافظة مأدبا (لب ومليح)، وتتمثل المشكلة بأن افراد المجتمع لا يتمكنوا من ممارسة حقهم التّرفيهي بسبب عدم وجود طريق تؤدي إلى المناطق الحرجية الترفيهية داخل منطقة لب ومليح وتعرض لنساء والاطفال للخطر[15].
المبادرة التاسعة: بعنوان "وصلني بأمان " في محافظة جرش، سوف: حيث تتمثل المشكلة في عدم وجود المواصلات العامة التي تربط منطقة البرج بقرية سوف وقصبة جرش مما يؤدي الى تعرض النساء الى العديد من المخاطر وتفضيل عدم العمل والتعليم على الذهاب لارتفاع الكلف والخطورة الكبيرة[16].

تتلخص المشكلة العامة والمشتركة بالنسبة لكافة المبادرات بعدم مأسسة الية لتحديد الاحتياجات التنموية قائمة على التكامل والشمول، اذ تشير كافة المبادرات الى عدم التشاور المسبق والجدي والموضوعي مع السيدات والجمعيات النسوية في عملية تحديد الاحتياجات.

نتائج تنفيذ المبادرات

- ان الغياب الحقيقي والفعلي لمنهجية واضحة لتحديد الاحتياجات التنموية من شأنه ان يؤثر على حقوق الافراد في المنطقة ويؤدي الى التركيز على أمور ومشاريع قد لا تشكل اولوية حقيقية وبالتالي تؤدي الى فشل العديد من المشاريع على الصعيد المحلي.
- عدم الانخراط الحقيقي للمرأة والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في إجرءات تحديد الاحتياجات التنموية والتخطيط الاستراتيجي على مستوى المحافظة من شأنه ان يؤثر على حقوق هذه الفئات.
- عدم التنسيق الواضح بين مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية والمجالس البلدية (اذ يسود اعتقاد بأن هناك اعتداء من هذه المجالس على اختصاصات البلديات.)
- عدم وضوح اليات واجراءات عملية لتحديد الاحتياجات التنموية وعملية التخطيط الاستراتيجي على مستوى المحافظات حيث تضمنت القوانين الاشارة لها بشكل عام دون توضيح تلك الالية الامر الذي خلق حالة من الارباك ادت الى فشل عمليات التخطيط في الغالب الأعم.
- عدم وضوح اليات تخصيص الموازنة على مستوى المحافظة والانفاق منها واليات تنظيم الحسابات الختامية وغيرها من امور اقتصادية ومالية كما انه لم يتضمن القانون تخصيص بند محدد للإنفاق منه على الاحتياجات التنموية الحساسة للمرأة.
- لم يتضمن القانون تشكيل لجنة متخصصة بالمرأة من ضمن اللجان الرئيسية وانما تركها لصلاحت تقديرية لكل مجلس.
- الغالبية العظمى من الخطط الاستراتيجة على مستوى المحافظات لم تتضمن محورا خاص بالمرأة واحتياجات المرأة وانما كانت ترد في بعض الاحتياجات او الاشارة الى المرأة في السياق العام.
- لا يوجد نهج موحد و واضح في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني ودورها في عمليات تحديد الاحتياج ولا سيما المعنية بالمرأة .
- لا يوجد خطط شراكة بين تلك الكيانات المؤسسية ومؤسسات المجتمع المدني في احالة بعض الادوار الى مؤسسات المجتمع المدني كونها الاكثر خبرة ومقدرة ودرايه على النهوض بهذه الادوار ومنها على سبيل المثال:

1. عمليات جمع المعلومات وتحليلها.
2. فتح النقاشات والحوارات على المستوى المحلي.
3. التقييم والمتابعة لتنفيذ الخطط والسياسات.
4. اعداد الاحتياجات التنموية.
5. اعداد الخطط الاستراتيجية.
6. حملات كسب التأييد والتوعية والتثقيف.
7. الاتصال والتواصل مع كافة فئات المجتمع المحلي.

- التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المحلي لا يزال بحاجة الى عمل اكثر والانطلاق من مبادئ التكامل لا التنافر والتنافس.
- تطوير اليات التعاون والشراكة مع القطاع الخاص بإعتباره فاعل رئيسي في عمليات التنمية المحلية.

التوصيات

من خلال ما سبق يمكن الخلوص الى العديد من التوصيات التي لا بد من العمل عليها لإنضاج تجربة وطنية واضحة وممكنة للنساء وتحقق الاهداف المنشودة منها، يمكن الحديث عنها على النحو التالي:

على صعيد التشريعات

- تطوير آلية تحديد الاحتياجات التنموية على صعيد مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي من خلال اعتماد خطة والية عمل واضحة لتحديد الاحتياجات بالشراكة مع كافة الاطراف ولا سيما المجتمع المدني.
- ان يتضمن قانون اللامكزية نصا واضحا بوجود لجنة للمرأة بالاضافة الى باقي اللجان العاملة الاخرى.
- ان يتضمن القانون نصا واضحا بضرورة تخصيص مبالغ مالية لاحتياجات النساء التنموية في المحافظة.
- ان يتضمن القانون نصا واضحا على ضرورة جمع قاعدة بيانات خاصة بمؤسسات المجتمع المدني العاملة في المحافظة ولا سيما المعنية منها بالمرأة.
- ان يتم النص صراحة على ان تتضمن عملية المشاورات دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة وتضمين احتياجات النوع الاجتماعي.
- مراعاة تمثيل النساء والفتيات في كافة مراحل عملية تحديد الاحتياجات التنموية.
- مراجعة قانون البلديات وقانون اللامركزية بحيث يتضمن إعادة رسم للمهام والاختصاصات بين مجلس البلدية والمجلس المحلي والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظة بشكل لا يجعل أي إحتمال للتضارب والتعارض.
- ان يتضمن القانون نصوصاً تضمن مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي وتمثيلها في تلك المجالس.
- زيادة تمثيل المرأة في المجالس على مستوى المحافظة، وان يتم ادماج مؤسسات المجتمع المدني في عضوية تلك المجالس.

على صعيد السياسات

- تبني آليات شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في كل منطقة في عملية تحديد الاحتياجات التنموية المراعية للنوع الاجتماعي.
- ان يتم تبني خطة وطنية شاملة للتوعية والتثقيف بدور المرأة ولا سيما في عمليات التخطيط التنموي المراعية للنوع الاجتماعي.
- ان يتم اشراك مؤسسات المجتمع المدني المحلية في عملية التخطيط و رسم السياسات.
- ان يتضمن دليل الاحتياجات التنموية محوراً خاصاً لتمكين المرأة وتعزيز دورها في عمليات التخطيط التنموي.
- ان تتضمن الخطط الاستراتيجية محورا خاص بتمكين المرأة وتعزيز دورها على المستوى المحلي بناء على عمليات تحديد احتياج واضحة.
- تبني خطة واضحة لدعم وتعزيز المبادرات المجتمعية ودعمها في كافة المراحل.
- تسليط الضوء على اولويات النوع الاجتماعي في المجتمعات المحلية اثناء عملية التخطيط والتنفيذ في جميع هياكل صنع القرار المحلي.